الجمهوريّة التونسيّة
--*--
وزارة تكنولوجيات الاتصال
--*--

ص-2020-04-17-0000006

تونس، في 24 سبتمبر 2020

0000 3239 -080 - 26-2020-9

من وزير تكنولوجيات الاتصال
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـوع: بخصوص سؤال كتابي صادر عن السيد النائب ياسين العياري.

المرجـــع: مراسلتكم بتاريخ 16 سبتمبر 2020.

المرفقـات: نسخة من مقررين يتعلقان بإسناد ترخيص نشاط مزود خدمات الأنترنات لفائدة كل من شركتي 3s و Hexabyte.

وبعد، فقد أحلتم علينا بمقتضى مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، سؤال كتابي صادر عن السيد النائب ياسين العياري بخصوص الوضعية القانونية لشركة 3S إزاء الأمر عدد 4773 لسنة 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد ترخيص مزود خدمات الأنترنات وعملية اقتنائها أسهم شركة Hexabyte.

وجوابا، يشرفني أفادتكم بأن مصالح وزارة تكنولوجيات الإتصال لم تتلقى ملفا أو إعلاما من أي من الشركتين المذكورتين يتعلّق بعملية الشراء موضوع السؤال الكتابي للسيد النائب.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأنه وفقا لأحكام الفصلين 7 و8 من الأمر عدد 4773 لسنة 2014، يمنح ترخيص مزوّد خدمات الأنترنات لمدة خمس (05) سنوات من تاريخه بعنوان شخصي ولا يمكن التفويت فيه أو إحالته إلى الغير إلا بترخيص من الوزير المكلّف بالإتصالات بعد أخذ رأي اللجنة الإستشارية المعنية.

هذا، وتم إعادة تضمين نفس الأحكام صلب الفصل 3 من الترخيصين المسندين للشركتين المذكورتين مع إضافة أحكام متعلقة بمتابعة وتحيين الترخيص أثناء فترة صلوحيته من خلال إشتراط العرض على رأي اللجنة الإستشارية، كما يلي:

الفصل 3: يمنح الترخيص لمدة خمس (05) سنوات من تاريخه بعنوان شخصي ولا يمكن التفويت فيه أو إحالته إلى الغير إلا بترخيص من الوزير المكلّف بالإتصالات بعد أخذ رأي اللجنة الإستشارية المعنية.

ويتم تجديد الترخيص لنفس المدّة وفق نفس شروط وإجراءات إسناده بناء على طلب يتقدّم به مزوّد خدمات الأنترنات شهرين على الأقل قبل إنقضاء أجله.

تعرض على رأي اللجنة الإستشارية المعنية التغييرات التي تشمل مجال نشاط مزوّد الخدمة والممثل القانوني للشركة والمساهمين وتركيبة رأس مال الشركة ومشغلي الشبكات العمومية للإتصالات المتعاقد معهم. ويتم تحيين الترخيص بناء على المعطيات المستجدة وذلك للمدّة المتبقية من الصلوحية الأصلية للترخيص.

وعليه، وبناء على ما تفضّل السيّد النائب بالإفادة به فإن مصالح الوزارة ستقوم بما يتعيّن من أعمال التحري والتحقيق والتقصي للتثبت من المعلومة والوضعية القانونية والواقعية للشركتين المذكورتين مقارنة بالمعطيات التي توصلت بها الوزارة واللجنة الإستشارية في وقت سابق وأسند على أساسها التراخيص المذكورة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 4 من مقرر إسناد الترخيص.

والســـلام

وزير تكنولوجيات الاتصال

محمد الفاضل كريّم